الجندر... سقوط الهويَّة وضياع القضيَّة

الشيخ حسن أحمد الهادي[1]

لقد اضطربت المعايير والمناهج في تشخيص واختيار المعيار الفلسفيّ والاجتماعيّ والإنسانيّ في النظرة إلى المرأة، وتحديد مكانتها ووظائفها الفرديّة والاجتماعيّة في عصور الجاهليَّة القديمة والحديثة؛ فاعتُبرت حينًا من الدهر مخلوقًا قاصرًا منحطًّا، واعتُبرت شيطانًا يُسوِّل الخطيئة ويوحي بالشرّ حينًا آخر، وهي في تقييم الحضارة الرومانيَّة رقيق تابع للرجل يتحكّم فيها كما شاء، ثمّ غالت في قيمتها فحرَّرتها من سلطان الأب والزوج، ومنحتها حقوق الملكيَّة وحرِّيَّة الطلاق، وحرِّيَّة التبذّل والإسفاف، وهي في عرف الحضارة اليونانيَّة من سقط المتاع، تُباع وتُشترى، وتعتبر رجسًا من عمل الشيطان. وقضت شرائع الهند القديمة أنَّ الوباء والموت والجحيم والسمّ والأفاعي والنار خير من المرأة. وكان حقّها في الحياة ينتهي بانتهاء أجل زوجها الذي هو سيّدها ومالكها. وكذلك كانت المرأة في المجتمع الجاهليّ عرضة إلى الغبن والحيف، تُؤكل حقوقها وتُبتزّ أموالها، وتحرم من إرثها، وتعضل بعد الطلاق أو وفاة الزوج من أن تنكح زوجًا ترضاه، وتُورّث كما يورّث المتاع، وتطول اللائحة هنا في النظرة الحقوقيّة والاجتماعيّة والإنسانيَّة إلى المرأة.

(1) رئيس تحرير مجلَّة الحياة الطيِّبة.

أمّا في القرن الماضي وصولاً إلى العصر الحديث فقد عمل الغربيُّون على التحلُّل من تاريخهم ونبذوه وراء ظهورهم، وقدّموا للبشريّة أطروحةً حقوقيَّةً وتشريعات ادّعوا أنّها لإنقاذ المرأة من وهم الذكورة المتوحّشة التي تسيطر على المرأة وتصادر حقوقها. وغاب عنهم أنّ النزعة التي ظهرت في المجتمع الغربيّ هي نزعة تحمل شعار تحرير المرأة، ورفع الظلم عنها، ومساواتها المطلقة بالرجل. مع أنّها لم تكن بعيدة عن التأثّر باليد الخفيّة للرجل الغربيّ الغنيّ والشهوانيّ. فقد كانت الحاجة إلى اليد العاملة الرخيصة سببًا مهمًّا من أسباب الدعوة إلى تحرير المرأة والاعتراف بملكيّتها لناتج عملها. مع أنَّها أُعطيت الوظائف الّتي لا تتناسب مع بنيتها التكوينيّة النفسيّة والجسديّة ما أدّى بالمرأة الّتي تورّطت بهذا النوع من الحرِّيَّة إلى رفع الصوت عاليًا مناديةً بالندم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى بدل أن تحرّر المرأة من قيود الرجل وأسره حُرّرت من قيود الأخلاق لتتحوّل إلى وسيلةٍ من وسائل إشباع شهوة الرجل.

وفات المنظّرين الغربيِّين أيضًا أنَّ قضيَّة رئيسةً في بنية المجتمع ترتبط بنصفه المتمثّل بالمرأة لا تؤسّس بالاستناد إلى منطلقات مادِّيَّة محضة، ولا تقوم على النزعة الانفعاليّة وردّة الفعل على وضعٍ قائم في الشرق أو في الغرب نفسه. ولهذه الغاية يُلاحظ هنا أنَّ المرأة الغربيَّة بدلًا من أن تحدِّد الطريق الذي ترغب في عبوره لتعيد مكانتها الخاصَّة، وترفع الظلم والاستعباد عنها، أعلنت أنَّها تريد أن تمشي بجانب الرجل، وغاب عنها أنّ المشي بجانب الرجل على حدّ المساواة مجرّد نظريَّة لا يمكن تحقيقها عمليًّا؛ وذلك لأنَّ المساواة لا يمكن تحقيقها إلَّا إذا تشابهت الأهداف تشابهًا تامًّا... والحياة لا تحتمل هذا التشابه؛ لأنَّ كلَّ نوعٍ يؤدّي مهمَّةً تختلف عن الآخر، ويستمدّ بقاءه الطبيعي من هذه المهمَّة وحدها[1].

(1) النيهوم، الصادق: الحديث عن المرأة والديانات، لا ط، لا م، مكتبة النيهوم، سلسلة الدراسات(1)، لا ت، ص49.

وهذا ما أدّى إلى وقوع المرأة في أسرٍ جديد، ولحق بها ظلم من نوع مختلف. يقول الشهيد مرتضى مطهّري حول هذه الحقيقة: «لقد تأخّرت المجتمعات الغربيّة في التفكير في حقوق المرأة، وأدّى هذا التأخّر إلى تغليب العواطف والمشاعر على العقل والعلم اللذين لم يُسمح لهما بإبداء رأيهما في هذا الصدد. وقد نجحت هذه الحركة في فتح بعض الأبواب، ولكن تسرّبت من هذه الأبواب الّتي فُتحت في وجه المرأة إلى المجتمع الإنسانيّ والمرأة على وجه التحديد، آلامٌ ومصائب ربّما كانت أسوأ ممّا سبقها»[1].

الجندر وضياع هوية المرأة:

الجندر Gender كلمة إنجليزيَّة تنحدر من أصل لاتينيّ، وتعني في الإطار اللغوي Genus؛ أي: (الجنس من حيثُ الذكورة والأنوثة)، ويترجم إلى مصطلحات عدَّة في اللغة العربيَّة، منها: الجنس البيولوجيّ، الجنس الاجتماعيّ، النوع الاجتماعيّ[2] أو «الجنسويَّة»، وهو يشير إلى الخصائص النوعيَّة وإلى الإقرار والقبول المتبادل لأدوار الرجل والمرأة داخل المجتمع، ويُستخدم للتعبير عن عمليَّة دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع. وقد بدأ مصطلح الجندر مصطلحًا لغويًّا مجرّدًا، ثم تطوَّر استخدامه إلى أن أصبح نظريَّة وأيديولوجيَّة، وتطوّر مصطلح الجندر على أنَّه: «يرجع إلى الخصائص المتعلّقة بالرجال والنساء والتي تتشكّل اجتماعيًا مقابل الخصائص التي تتأسَّس بيولوجيًا مثل الإنجاب. وقد كان الجندر مبنيًّا على أساس الجنس؛ ليتم تجاوز المصطلح في مرحلةٍ لاحقةٍ من استخدامه حدود الترابط بين مصطلحَي الجنس والجندر، ويميّزه عن

(1) مطهّري، مرتضى: نظام حقوق المرأة في الإسلام، ترجمة: أبو زهراء النجفي، ط3، طهران، معاونيَّة العلاقات الدوليَّة في منظمة الإعلام الإسلاميّ، 1407هـ.ق/1987م، ص184.

(2) يقصد بالنوع الاجتماعيّ (Gander) مجموعة من السلوكيّات والمفاهيم مرتبطة بالإناث والذكور ينشئها وينشرها المجتمع، وأنّ كل المجتمعات الثقافيَّة تحوّل الفروقات البيولوجيَّة بين الإناث والذكور إلى مجموعة من المفاهيم حول التفرقة والنشاطات التي تعتبر ملائمة.

كلمة الجنس؛ ليطلق على دور ومكانة كلّ من الرجال والنساء الذي يتشكّل اجتماعيًّا، كلّ ذلك بهدف إزالة الفجوة النوعيَّة بينهما.

وبنظرةٍ عميقةٍ إلى خلفيَّات الجندر ودلالاته يتّضح أنَّ هذا المصطلح يدعو إلى تشكيل ثقافةٍ جديدةٍ في المجتمع تعتبر الذكورة والأنوثة فروقاتٍ بيولوجيَّةٍ لا يترتّب عليها أيّ فروقات ثقافيّة أو اجتماعيّة، أو مهنيّة، ولا حتّى فروقات في الميول الجنسيّة. ولم يوفّر الجندر ثوابت تشكّل المجتمعات البشريَّة، فوجّه سهامه إلى «الأمومة والأبوّة» فاعتبرهما أدوارًا اجتماعيَّة بعد أن فصلهما عن بعدهما البيولوجيّ، فبحسب منظَّمة الصحَّة العالمية: «الجندر» هو التعبير عن الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفاتٍ مركّبة اجتماعيًّا، ولا علاقة لها بالاختلافات البيولوجيّة»[1].

وكذا حال الأنوثة والذكورة فهما نتاج التربية والثقافة والعادات الاجتماعيّة، فإذا تغيّرت هذه الثقافة تغيّرت معها مفاهيم الذكورة والأنوثة. وهذا ما يؤكّده صندوق الأمم المتّحدة الإنمائيّ للمرأة (UNIFEM): «هذه الأدوار المحدّدة اجتماعيًّا لكلٍّ من الذكر والأنثى، تتغيّر بمرور الزمن وتتباين تباينًا شاسعًا داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى، أي أنَّها أدوار غير ثابتة، ولا يجب أن تكون كذلك»[2].

وتؤكّد بعض الوثائق الدوليّة كما كشفت وثائق مؤتمر روما حول إنشاء المحكمة الجنائيّة الدولية 1998 عن محاولة لتجريم القوانين التي تعاقب الشذوذ الجنسيّ حيث أوردت الدول الغربيّة: «إنَّ كلَّ تفرقةٍ على أساس «الجندر» يشمل جريمة ضدّ الإنسانيّة».

(1) الخياط، عالية محمَّد محمَّد تراب: «واقع بعض حقوق المرأة من خلال الجندر دراسة تحليليّة من منظور التربية الإسلاميّة»، مجلّة كلّيّة التربية، جامعة الأزهر، العدد 164، الجزء الثاني، يوليو 2015م.

(2) مشري، عبد الرؤوف: «الجندر: إشكاليَّة تماثل الأدوار في المجتمع الجزائري Gender: Problematic of Roles similarity in the Algerian Community»، مجلّة جيل العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، وهران، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعيّة والثقافيّة CRASC، وهران (الجزائر)، العدد 52، ص47.

وعلى هذا الأساس ترى الجندريَّة أنّه يمكن تغيير بل إلغاء الأدوار المنوطة بالرجل والمرأة، وكذلك الفروق بينهما من ثقافة المجتمع وأفكاره السائدة، بحيث يمكن للمرأة أن تقوم بأدوار الرجل، ويمكن للرجل أن يقوم بأدوار المرأة، وهذا يعني أن الجندريَّة تتنكّر لتأثير الفروق البيولوجيَّة الفطريَّة في تحديد أدوار الرجال والنساء، فالجندر بناءٌ اجتماعيٌّ وثقافيّ أيضًا، وهو عمليَّة تاريخيَّة مستمرَّة تدار في كلِّ المؤسَّسات المجتمعيَّة في كلِّ يومٍ من الحياة؛ ووسائل الإعلام والمدارس، والأسر، والمحاكم..الخ[1].

وبناءً عليه، يتّخذ الجندر النسويّ قاعدةً ينطلق منها، ألا وهي إلغاء كلّ الفروق الطبيعيَّة أو المختصَّة بالأدوار الحياتيَّة بين الرجال والنساء، ويدّعي بأنَّ أيَّ اختلافٍ في الخصائص والأدوار، إنَّما هو من صنع المجتمع، وأنَّ النوع الاجتماعيّ حقٌّ أساس من حقوق الإنسان، والمجتمع وحده هو الذي يضمن أنَّ كافَّة النساء والرجال يدركون ويستفيدون من هذا الحقّ.

وقد أدّى هذا التحوُّل إلى اهتزاز كيان الأسرة في المجتمعات الغربيّة. وممّا يدلّ على الشعور الغربيّ بهذا الخطر تحوّل الدفاع عن الأسرة وحمايتها إلى شعار من الشعارات الجماهيريّة. ومن هنا بدأنا نسمع أصواتًا غربيّةً عاليةً تدعو من جديدٍ إلى استعادة الحقوق الواقعيّة للمرأة، بهدف التخفيف من حدّة تلك الحركة العجولة الّتي أطاحت بكرامة المرأة وأخلاقها بعد أن أدّى الابتذال وسهولة نيل المرأة والحصول عليها إلى الزهد بها وعدم الرغبة فيها.

وبغضّ النظر عن الفلسفة التي قامت على أساسها الحركة النسويَّة (الجندر)، وعن الغاية والأهداف التي رسمتها لنفسها، فإنّها حقّقت تغييرًا اجتماعيا سلبيًّا واضحًا وقويًّا في قيم المجتمعات والشعوب وثقافاتها في الغرب، إذ لم يكتف دعاة هذه الحركة بتيّاراتها وألوانها المتعدّدة في العالم

(1) نقلًا عن حسن، حمدي عبد الرحمن: المشاركة السياسيَّة للمرأة، لا ط، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الأفريقيّ، 2001م، ص9.

كلِّه بطرح النظريات والصدح بالشعارات ومواجهة أفكار الآخر الدينيّة وغير الدينيّة بل تمكّن هؤلاء من خلال المؤتمرات الدوليّة والتغلغل في المؤسّسات التربويّة والإعلاميّة وغيرها من الحضور بفاعليَّة في المحافل الأمميَّة، والتحرك لسنّ الشرع الدوليَّة، وتعديل الكثير من قوانين الدول بما ينسجم مع ثقافة الجندر وتطلّعاته وفي التفاصيل كلّها شكلًا ومضمونًا.

ولعلَّ من أخطر الآثار الناشئة عن الجندر، والتي انعكست على حياة المجتمعات الغربيّة أوَّلًا وبدأت بالتسلّل إلى مجتمعاتنا المحافِظة ثانيًا، ما يرتبط بحرف دور المرأة في تشكيل الأسرة الطبيعيّة المنسجمة مع فطرة الإنسان وخلقه، وتربيتها، وتحصينها من الرذائل، عن مساره الفطريّ، ففُتحت العلاقات بين الذكر والأنثى وأصبح الإنجاب خارج إطار الأسرة أمرًا طبيعيًّا ومشرّعًا، بل وفُتح الباب القانونيّ للعلاقات الشاذّة (الزواج المثليّ) الذي يلغي كلِّيًّا فكرة الأسرة...، وفي الواقع إنَّهم قتلوا الروح في البناء والروابط الأسرِّية التي تشكّل المرأة (الزوجة والأم) ركنه الأهمّ والأساس.

وأمَّا بناءً على رؤيتنا الإسلاميّة، إنَّنا نرى أنّ المرأة قلب المجتمع، ومركز حياته وبقائه، فكما أنّ القلب في الجسم البشريّ مركزُ حياةٍ، وديمومةُ بقاءٍ واستمرارٍ، كذلك المرأة قلب المجتمع، فإذا صلحت صلح المجتمع، وإذا فسدت فسد المجتمع. والمرأة تُمثِّل نصف المجتمع من الناحية العدديَّة، وتلد وتربّي النصف الآخر منه، فتكون بمثابة كلّ المجتمع ومدرسةً تربويةً له، وتعكس عنوان حضارته، وقوّته ومقدار تقدُّمه ورفعته، وكذلك إذا فسدت المرأة تكون مصدر فساد المجتمع وضياعه. وقد عبَّر أحد عظماء هذا الزمان عن ذلك قائلًا: «المرأة هي رمز تحقّق آمال البشريَّة، وهي المربّية للنساء والرجال العظام، فمن أحضان المرأة يتسامى الرجل، وحضن المرأة هو الموضع الذي يتربّى فيه النساء العظام والرجال»[1].

(1) الإمام الخمينيّ، روح الله الموسويّ: صحيفة الإمام، ط1، مؤسَّسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخمينيّ، 1430هـ.ق/2009م، ج7، ص341.

وتقوم الرؤية الإسلاميَّة الجامعة حول المرأة على تصوّر النموذج الكامل الذي حدّده ورسمه الدين الإسلاميّ للإنسان بشكلٍ عامّ، وللمرأة بشكلٍ خاصّ، ويقوم على أساس النظرة إلى الإنسان والوجود والحياة؛ مكانةً وحقوقًا وقيميًّا، وارتباطها ارتباطًا وثيقًا بالعقيدة التي يؤمن بها ويتبنّاها، وتتجلّى بناءً فكريًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا أصيلًا، وسلوكًا عمليًّا منسجمًا مع الفكر والأصول الإيمانيَّة، والأحكام الشرعيَّة التي تغطّي مجالات الحياة الإنسانيَّة كافّة، والتي يجب أن تتربّى وتُبنى عليها شخصيَّة المرأة المؤمنة من صفات وخصائص تتفرّد بها وتميّزها عن غيرها، وتتجسّد في سلوكها العمليّ في كلّ مجالات الحياة وأبعادها.

ولقد أعطى الإسلام مكانة مرموقة للأمّ والأمومة، فأمر ببرّها واحترامها في الحياة وبعد الممات. فقد جاء رسول الله رجلًا كان في الطواف حاملًا أمَّه (على عاتقه) يطوف بها (حول البيت الحرام)، فسأله: هل أدّيت حقَّها؟ فقال له النبيُّ ﷺ: «لا، ولا بزفرةٍ واحدةٍ». وعندما نقرأ سيرة النبيّ محمّد ﷺ في علاقته بأمّه وبرّه لها ندرك المكانة المرموقة للأمّ في الإسلام. وإنّ الأمّ المثاليّة هي التي تدرك المعنى الحقيقيّ للتربية، وهي غرس القيم والمبادئ الإيجابيّة التي يجب أن يتعاملوا بها مع الآخرين.

ختامًا:

لم يعد من حجَّةٍ ولا مبرّر للمفكّرين المسلمين على اختلاف مذاهبهم ومواقعهم، بالتلهّي بقضايا المرأة المسلمة من الناحية الفقهيَّة والحقوقيّة وغيرهما ممّا شغل بال بعض مفكّري المسلمين لعقودٍ من الزمن، وإهمال كثيرٍ من الأفكار والثقافات الوافدة إلى مجتمعاتنا ومؤسّساتنا تحت عناوين مدنية برّاقة تعود إلى مرجعيّةٍ واحدةٍ وهي الجندر وتمكين المرأة في الفكر الغربيّ.

وإنّ أبرز الإشكالات التي عانت منها الاتِّجاهات الفكريَّة الإسلاميَّة وأهمّها هي مرجعيّة الغربيّ، أي أنّ فريقًا كان يرى الأمثولة في الأنموذج الغربيّ، فكانت الرؤى والقراءات تُصاحب هذه الأمثولة على الدوام أو غالبًا، لكنّ فريقًا آخر كان يتموضع في مكانه، والمرجعيَّة العكسيَّة التي تدفعه إلى هذا التموضع هي الغرب نفسه. لكنّ المفكّر الإسلاميّ الذي يريد تقديم الرؤية الفكريّة الأصيلة ويساهم في الصياغة الحقوقيّة والقيميّة المتكاملة في قضايا المرأة لا يحقّ له من ناحيةٍ منهجيةٍ ومعرفيةٍ أن يتماهى والغربيّ لا في أطروحته ولا في أفكاره ومصطلحاته، حتّى لو كان مشروعه وطرحه -بحسب دعواه- من أسلم المشروعات، وهو أمرٌ، مع الاعتراف بعولمة بعض فروع الثقافة اليوم، يؤول في ما يؤول إليه، إلى إلغاء أو تشويه الخصوصيّات الفكريّة والثقافيّة للحضارات والأمم، بل يجب الاستناد إلى منظومة الدين الإسلامي وثوابته التشريعيّة والفكريّة والثقافيّة.

وفي هذا السياق لا بدَّ من تضافر الجهود لتفادي آثار الفردانيَّة وأضرارها، بالوقاية والتحصين الداخليّ إلى جانب المواجهة وبيان آثارها السلبيّة، وأن لا نكتفي بسرد السلوكات المنتشرة المكوّنة لهذه الظاهرة الاجتماعيَّة والقول بأنَّ هذه الظواهر هي التي أوصلتنا إلى التفكُّك الأسريّ، بل إنَّ انهيار قيم الأسرة كوحدة أساسيَّة للبناء الاجتماعيّ هو السبب الرئيس في انتشار هذه السلوكات والتي أنتجت مجتمعةً ظاهرة الفردانيَّة، فلا ينبغي توجيه اللوم للتكنولوجيا الحديثة بشكل حصريّ، فتطوُّر العلاقات الإنسانية كشف أنَّ هناك سلوكات فردانيَّة لا صلة لها بالتكنولوجيا والتطوُّر العلميّ.

والحمد لله ربِّ العالمين